حرس الحدود -نحو تغييرات جذرية في مهنة الجندي ومهامه؟

معهد بحوث الأمن القومي
ألون لفيفي ومائير ألران ودافيد تسور
ترجمة حضارات

منذ مايو 2021، في أعقاب المواجهات في بعض المدن المختلطة بين العرب واليهود وعلى خلفية إضعاف الشعور العام بالأمن الشخصي في "إسرائيل"، اشتد الخطاب العام بشأن الطرق الصحيحة للتعامل مع تحديات الأمن الداخلي وطريقة تعزيز التطبيق في مجال النظام العام بشكل عام.

كان هذا من خلال تعزيز الشرطة وحرس الحدود (MGB) كذراع عمليات قتالية، كانت القضية محورية لنظام الانتخابات الأخير وبرزت على جدول الأعمال السياسي لبعض الأحزاب والحكومة الجديدة.

تركز هذه الوثيقة بشكل أساسي على حرس الحدود، وهو الاحتياطي الرئيسي لشرطة "إسرائيل" عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على النظام العام والتعامل مع الاشتباكات الجماعية، بما في ذلك الاضطرابات على خلفية قومية داخل "إسرائيل" وفي مناطق الاحتكاك بين الجماعات ذات احتمالية عالية للعنف.

بالفعل في الحكومة السابقة 2021)) تقرر إنشاء الحرس الوطني الإسرائيلي، على أساس حرس الحدود، كقوة رئيسية مخصصة لهذه المهام، وقد بدأ حرس الحدود بالفعل العمل في المقر لتعزيز التغيير الذي تمت مناقشته.

في الآونة الأخيرة، كانت هناك أيضًا إشارة فردية إلى هذا الأمر في اتفاق الائتلاف بين الليكود وعوتسما يهوديت، عشية تعيين وزير الأمن القومي الجديد، إيتمار بن غفير.

هذه صفقة، من بين أمور أخرى، حول مسألتين مهمتين قد يكون لهما تأثير كبير على شرطة "إسرائيل" والجيش الإسرائيلي وحرس الحدود: الأول يتعلق بحرس الحدود/الضفة الغربية وإمكانية نقل المسؤولية عن عملياتها من الجيش الإسرائيلي إلى شرطة "إسرائيل".
والثانية تتعلق بإمكانية فصل حرس الحدود عن الشرطة الإسرائيلية.

الفصل 1- حرس الحدود من وجهة نظر تاريخية وتشغيلية

خلفية وتطوير حرس الحدود.

مع قيام "الدولة" في عام 1948، تم تشكيل لجنة من الوكالة اليهودية لتشكيل بنية تحتية لإنشاء المؤسسات المطلوبة للدولة، وانقسمت اللجنة إلى فرق، حيث اقترح فريق تشكيل الشرطة إنشاء هيئتين متوازيتين: الشرطة العبرية والدرك، وتم إنشاء شرطة "إسرائيل" على الفور، ولكن تم تأجيل إنشاء الدرك.

بعد الحرب، تمت مناقشة الموضوع مرة أخرى، في ظل تزايد عمليات التسلل وهجمات الفدائيين، ثم ثار جدل بين الشرطة والجيش الإسرائيلي حول تبعية الفيلق.
في 21 سبتمبر 1949، قرر بن غوريون إنشاء فيلق في الجيش يسمى "فيلق الكتاب"، تم نقله بعد فترة قصيرة إلى الشرطة، عندما تم

الاتفاق على ضم الفيلق في زمن الحرب إلى قيادة الجيش الإسرائيلي.

تم تخصيص 2000 معيار دائم للفيلق، ومنذ البداية كان هناك نقص كبير في الأفراد في حرس الحدود، وكان أحد الحلول هو اعتبار الخدمة كجندي خدمة إلزامية في الجيش الإسرائيلي، وفي عام 1963، بدأ أول 250 شرطياً في الخدمة في الجيش، زاد عددهم بشكل ملحوظ تدريجياً.

المهمة المبدئية للجنود، والتي تم تغيير اسمها إلى "حرس الحدود"، تم تحديدها على أنها حراسة حدود البلاد من المتسللين، مع تنظيم حراسة مستوطنات الكتاب وحماية المستوطنين، اقتضت الطبيعة العسكرية لمهام الجندي تبني الهيكل القتالي للجيش الإسرائيلي.

كان قائد الجندي خاضعًا لرئيس قسم التنظيم في الشرطة، لكن كان يتمتع بصلاحيات عديدة مستقلة، وعمل مستشارا للمفوض في موضوع حماية المستوطنات وتمثيل الشرطة أمام الجيش.

تم إجراء تغيير كبير في مهمة حرس الحدود بعد حرب الأيام الستة، عندما كانت وحدات منها تابعة للقيادة المركزية والقيادة الشمالية للجيش الإسرائيلي وأعطيت مسؤولية السيطرة على الأراضي المحتلة، في مهام السيطرة على النظام ومهاجمة المقاومة.

في عام 1971، دخلت قوات حرس الحدود غزة، بالإضافة إلى كونها مسؤولة عن أمن "الخط الأخضر".

على مر السنين، ومع تزايد العمليات داخل "إسرائيل"، تم نقل مسؤولية الأمن الداخلي إلى الشرطة الإسرائيلية، ولهذا الغرض، تم نقل عدد من سرايا حرس الحدود من الضفة الغربية إلى مناطق الخط الأخضر، من أجل تكون قوة مضاعفة للشرطة الزرقاء.

كما تسلم حرس الحدود مسؤولية أمن المطارات والبحر، بالإضافة إلى مناطق أخرى، وأدى التركيز العملياتي الواضح على الحرب على المقاومة إلى تغيير في شخصية الجندي.

وقد تجلى ذلك، من بين أمور أخرى، في إنشاء وحدة اليمام، ووحدة التفاوض مع الفدائيين، ومجموعة خبراء هندسة المتفجرات والمتطوعين. نفذ حرس الحدود (1975) تغييرًا تنظيميًا أساسيًا، تم في إطاره إنشاء مقار لثلاثة ألوية.

في الانتفاضة الأولى، وزاد تنظيم قوات حرس الحدود بشكل ملحوظ، حيث تم إنشاء ثلاث وحدات سرية "المستعربين" بشكل تدريجي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية والقدس، وفي الانتفاضة الثانية أيضاً، كان حرس الحدود قوة مركزية للتعامل مع المظاهرات والمقاومة بشكل عام.

في ظل الاشتباكات العنيفة بين المواطنين العرب في "إسرائيل" والشرطة في تشرين الأول (أكتوبر) 2000، تم تشكيل لجنة أور التي انتقدت بشدة الشرطة وحرس الحدود، أدت المراجعة إلى سلسلة

من التغييرات والتحسينات في القوة، بما في ذلك إنشاء نظام الاحتياط (2002).

منذ ذلك الحين، تم إجراء العديد من التغييرات التنظيمية الأخرى في حرس الحدود، وفي عام 2017، تم توحيد العديد من الوحدات الوطنية من حرس الحدود وتم إنشاء "اللواء التكتيكي"، وهو متخصص في التدخل السريع في الحوادث والعمليات والتعامل مع الاضطرابات الخطيرة في "إسرائيل"، وكذلك في العمليات الاستباقية ضد الجرائم الخطيرة.

خلال أحداث "حارس الأسوار" (2021)، تم نقل سرايا من حرس الحدود من الضفة الغربية إلى مدينة اللد، وتم تجنيد احتياطي لحرس الحدود إضافيين لمساعدة الشرطة الزرقاء في الحفاظ على النظام في مناطق المواجهات بين العرب واليهود.

تعيين ومهام حرس الحدود.

ويحدد أمر الشرطة (المُحدث لشهر سبتمبر 2001) مهنة القوة ومهامها على النحو التالي:

يتم تنظيم حرس الحدود كهيئة مهنية، والتي حددت مجالات المسؤولية والنشاط، داخل شرطة "إسرائيل"، ويستند عملها على مبدأ المسؤولية الإقليمية ووحدة القيادة.

وظيفة القوة: (العمل) كقوة شرطة متعددة الأغراض للعمليات الأمنية والشرطية ومكافحة الـ"إرهاب".

واجبات القوة:

أ. أن تكون ذراعًا عملياتيًا محترفة للشرطة لمكافحة الـ"إرهاب" وللعمليات الأمنية والنظام الخاص.

ب. لتكون بمثابة احتياطي مركّز ومتحرك للتدخل الفوري.

ج. في مناطق شرطة "إسرائيل" - باستثناء منطقة المدن الإسرائيلية:

مساعدة وحدات الشرطة في مكافحة الجريمة في المدن كجزء من الوحدات التنفيذية لحرس الحدود بالتنسيق مع قادة المديريات.

مساعدة وحدات الشرطة في مكافحة الجريمة في الريف مع التركيز على معالجة الجرائم الزراعية.

تشكيل قوة متعددة الأغراض للأمن والشرطة وتأمين حدود البلاد بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي.

تأمين المرافق الأساسية.

تأمين المستوطنات في القطاع الريفي تحت مسؤولية الشرطة الإسرائيلية وتنظيم الأمن والحراسة فيها.

وبحسب الموقع الإلكتروني لجمعية "القبعات الخضراء"، فإن حرس الحدود هي الذراع التنفيذية لشرطة "إسرائيل"، والغرض منها هو الرد على المشاكل المتعلقة بالأمن الداخلي، ومكافحة الـ"إرهاب"،

ومكافحة الجرائم الخطيرة، وأمن المواقع الحساسة وأمن المناطق الريفية ومنع السرقة الزراعية ومحاربة الفوضى.

إن حرس الحدود هي قوة متعددة الأغراض تساعد الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي في التعامل مع المشاكل ضمن مجالات خبرتها، وتعمل أيضًا كاحتياطي مركزي للتدخل الفوري في الحوادث.

اليوم، يبلغ عدد القوات النظامية لحرس الحدود أكثر من 7000 شخص، نصفهم في الخدمة الدائمة ونصفهم في الخدمة الإلزامية، ويشكل حوالي ربع القوة الكلية لشرطة "إسرائيل".

بالإضافة إلى هؤلاء، يخدم حوالي 3000 جندي احتياطي في حرس الحدود، بما في ذلك أولئك الذين يخدمون في مهمات في الضفة الغربية.

لدى حرس الحدود أيضًا قوة تطوعية كبيرة نسبياً (حوالي 7000 شخص)، وتتكون القوة العاملة في حرس الحدود بشكل أساسي من المقاتلين الذين يخدمون في دور الأفراد العسكريين الخدمة الإلزامية في الشرطة (الجنود الذين تتم خدمتهم كجزء من الشرطة).

إن صلاحيات الشرطي في حرس الحدود تساوي صلاحيات أي شرطي عادي، لكن تدريبه ليس هو نفسه، وهو متخصص في القتال كجندي (يتم تدريب رجال شرطة حرس الحدود على 05 من رجال الشرطة).

يعمل حرس الحدود، ولا سيما ضباطه، كمجموعة من الأفراد تستقطب منهم شرطة "إسرائيل" مرشحين مناسبين لشغل مناصب

في قوة الشرطة النظامية، وقد انضم عدد غير قليل من ضباط حرس الحدود إلى صفوف قيادة الشرطة الزرقاء.

من حرس الحدود إلى الحرس الوطني؟

وفي مؤتمر صحفي عقده في 23 يناير 2023، دعا وزير الأمن الوطني، إلى جانب مفوض الشرطة، إلى إنشاء حرس وطني تابع للمفوض، لغرض تعزيز الشرطة ومضاعفة القوى العاملة في حرس الحدود.

هذا بالإضافة إلى زيادة رواتب ضباط الشرطة بشكل كبير، بما لا يقل عن مليار ونصف المليار شيكل سنويا، وبحسب خطته، سيعتمد الحرس الوطني على قوات حرس الحدود الموجودة، وقوات حرس الحدود التي سيتم نقلها من الضفة الغربية، تجنيد ضباط شرطة إضافيين وعشرة آلاف مقاتل متطوع يتم تجنيدهم من قبل ذراع تطوع وطني يتم إنشاؤه لهذا الغرض.

بعد شهر من المواجهات التي وقعت في 21 مايو/أيار، تبنت الحكومة في ذلك الوقت، بقيادة بنيامين نتنياهو، قرارًا (1701) بشأن خطة طوارئ لتعزيز السلم العام والأمن والنظام العام على خلفية المواجهات العنيفة في مايو 2021.

وتضمن القرار سلسلة من الإجراءات لتعزيز قوات الشرطة والأمن، وبعد ذلك بعام اتخذت الحكومة بقيادة نفتالي بينيت قراراً بإنشاء الحرس الوطني الإسرائيلي على مدار عامين.

هذا، على أساس حرس الحدود وإضافة آلاف المتطوعين. وعمليًا، لم يتم تجنيد سوى بضع مئات من المتطوعين في حرس الحدود منذ ذلك الحين لهذا الغرض، أرسى قرار الحكومة إطارًا تم بموجبه:

سيتم إنشاء مقر قيادة يقوم بتنسيق العمليات المطلوبة لبناء القوة وعملها في مجالات الأمن الداخلي.

ستكون هناك مضاعفة للقوة النظامية للواء التكتيكي الموجود في حرس الحدود، بالإضافة إلى مضاعفة قوة احتياطي حرس الحدود في لواء طوارئ إضافي.

ستزداد قوة المتطوعين في حرس الحدود، والتي يبلغ عددها حوالي 8000 شخص، على أساس التطوع الشخصي (وليس من قبل المنظمات المدنية)، سيتم إدراج بعض المتطوعين، من قدامى المحاربين في الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي، في "الوحدات الأمامية"، والتي سوف تكون كقوة مجهزة ومدربة للاستجابة السريعة.

سيتم زيادة عدد متطوعي الشرطة الزرقاء، الذين يعملون كجزء من الحرس المدني في المراكز الحالية، من بين أمور أخرى لغرض تعزيز شعور الجمهور بالأمن في الروتين. هذا بالإضافة إلى توسيع نطاق عمل أفراد الشرطة في المهام المتعلقة بالتعامل مع العنف والجريمة في المجتمع العربي.

في مقال نشره معهد دراسات الأمن القومي، تقرر، من بين أمور أخرى، أن تنفيذ هذا القرار سيكون له تداعيات بعيدة المدى في عدة مجالات: الردع، والاستجابة الفعالة، وتحسين السيطرة، والنشاط الروتيني والاحتياطي والتعامل مع الكوارث، اقترح في المقال أن الحرس الوطني الإسرائيلي:

1) سيوفر الردع على المستوى الوطني ضد أولئك الذين يخططون للفوضى العنيفة.

2) ستكون هناك استجابة مهنية مناسبة وفورية لاضطرابات أنواع مختلفة من النظام العام في الوساطة المدنية.

3) سيعزز السيطرة في المناطق التي يكون فيها غير مستقر وكذلك إحساس الجمهور بالأمن.

4) ستسمح للشرطة بالتركيز على مهامها الروتينية الأساسية التقليدية، والتي كثيرًا ما يتم مقاطعتها بسبب حوادث الاضطراب وحالات الطوارئ المتكررة.

5) قد يكون حرس الحدود احتياطيًا متاحًا لأحداث الكوارث الجماعية، والتي تتطلب مشاركة واسعة من الشرطة، كجزء من مهام الشرطة.

منذ اتخاذ هذا القرار، انخرطت وزارة الأمن الداخلي و الشرطة الإسرائيلية ومقر حرس الحدود في صياغة المفهوم التشغيلي والخطة التنظيمية لبناء القوة وخطة استخدام القوة.

عمل المقر لم يكتمل بعد، وعملية تجنيد عناصر جديدة للحرس الوطني ما زالت في بدايتها فقط، ومنذ تشكيل الحكومة الحالية، جرت مناقشات حول شكل إنشاء الحرس الوطني وتبعيتها ورسالتها.

إن إنشاء الحرس الوطني كجزء من الحرس الوطني، أو تحويل حرس الحدود بأكمله إلى الحرس الوطني، كجزء من الشرطة الإسرائيلية، هو اتجاه مناسب، بالتأكيد في هذه الفترة.

يجب أن تتركز معظم مهامه على الوساطة المدنية، بين المهام العسكرية للجيش الإسرائيلي، ومهام الإنفاذ للشرطة الإسرائيلية، وفي تنسيق عملياتي وثيق بينهما.

سيتعين على الحرس الوطني التركيز على مهام الفوضى الواسعة النطاق والعنيفة، كدعم للشرطة الزرقاء مع التركيز على توفير استجابة منهجية سريعة للأحداث التي تنطوي على توتر قومي بين اليهود والعرب.

على أي حال، من الصحيح الحفاظ على العلاقة الحالية بين الشرطة الإسرائيلية والحرس الوطني، بناءً على المفهوم الحالي للمسؤولية الإقليمية ووحدة القيادة.

من هنا سننتقل إلى مناقشة قضيتين تم الاتفاق عليهما في اتفاق الائتلاف بين عوتسما يهوديت والليكود، فيما يتعلق بحرس الحدود وعلاقاته بالجيش الإسرائيلي من جهة والشرطة الإسرائيلية من جهة أخرى.

الفصل 2 -حرس الحدود في الضفة الغربية إلى أين؟

قوة حرس الحدود في الضفة الغربية هي مقر قيادة بحجم فرقة، وهي مسؤولة عن جميع أنشطة حرس الحدود في الضفة الغربية، يخضع حرس الحدود في الضفة الغربية عمليًا للقيادة المركزية للجيش الإسرائيلي ويتم تمويلها من قبلها.

كما ذكرنا، بعد حرب الأيام الستة، تم نشر جميع قوات حرس الحدود تقريبًا في أراضي الضفة الغربية، وفي نفس العام، تم إنشاء الكتيبة الرابعة من حرس الحدود، والتي تولت مسؤولية القطاع، على أساس جديد. كان ذلك عندما كانت كتيبة أخرى من حرس الحدود تعمل في منطقة جبل الخليل.

التعريفات والمصطلحات:

من أجل تحليل التغييرات المقترحة، يجب أولاً فحص معنى المصطلحين الأساسيين للشرطة:

"المسؤولية الإقليمية": تقسم الشرطة الإسرائيلية أراضي الدولة إلى سبع مناطق تشمل مناطق ومحطات، وفي هذه يتم توفير جميع الخدمات الشرطية من قبل قوة شرطة واحدة مسؤولة عن تحقيق أهدافها في تلك المنطقة الجغرافية.

استثناء هو منطقة الضفة الغربية، التي تقدم خدمات الشرطة للسكان اليهود فقط وتساعد الجيش، الذي هو صاحب السيادة في هذه المنطقة، جميع مراكز الشرطة تابعة لمنطقة ما وبين منطقتين وثلاث مناطق تابعة لمنطقة واحدة.

يُعرَّف مطار بن غوريون على أنه منطقة، وكذلك مدينة إيلات، ومعنى "المسؤولية الإقليمية" من منظور الشرطة الإسرائيلية هو أن القائد في كل وحدة منطقة (محطة / منطقة / مقاطعة) هو المسؤول الوحيد عن جميع أنشطة الشرطة نفذت في المنطقة التي يشرف عليها.

تعني "وحدة القيادة" الخاصة بالشرطة أن جميع وحدات الشرطة (المحطة / المنطقة / المنطقة في الميدان، والوحدة / القسم / الجناح في المقر الرئيسي) تخضع لمستوى واحد من القيادة، من خلال التسلسل القيادي برئاسة المفتش العام للشرطة.

الوحدات الوطنية تابعة للأقسام المختلفة، اعتمادًا على جوهر دورها (انظر Gimshi، Danny (2003) Police in Democracy، المبادئ الأساسية لتنظيم شرطة "إسرائيل"، التي نشرتها شرطة "إسرائيل"، قسم الموارد البشرية.

نقل قو حرس الحدود من الضفة الغربية إلى المسؤولية الكاملة للشرطة -التداعيات.

إن نقل وحدات حرس الحدود في الضفة الغربية من المسؤولية التشغيلية للجيش الإسرائيلي إلى المسؤولية الكاملة للشرطة الإسرائيلية يحمل عدة معانٍ هامة فيما بينها:

"كسر" وحدة القيادة:

1. الأساس المنطقي المفترض: يعتمد على الدروس الممكنة من "حارس الأسوار"، ثم تبين أنه كان من الصعب نقل قوة عالية الجودة وقوية من الضفة الغربية في وقت قصير إلى ساحة معينة داخل "إسرائيل"، في مدينة اللد، من المفترض أن تؤدي فكرة تغيير التبعية الدائمة للقوة إلى مرونة تشغيلية أفضل للاحتياجات الفورية والمتغيرة للشرطة الزرقاء.

2. الوضع اليوم: حرس الحدود في الضفة الغربية (الذي يحتفظ بمقر، 15 سرية، 5 وحدات خاصة، بما في ذلك وحدات سرية، مراقبة، هندسة) خاضع للجيش الإسرائيلي/القيادة المركزية في

جميع ما يتعلق بممارسة القوة في الضفة الغربية، يقع مبنى القوة تحت مسؤولية وزارة الدفاع.

3. معنى التغيير: ستكون قيادة الشرطة/مقر حرس الحدود مسؤولة عن بناء القوة وممارسة القوة في المنطقة الواقعة تحت المسؤولية الشاملة للجيش الإسرائيلي، ويتعارض هذا بشكل واضح مع المبدأ الأساسي لوحدة القيادة التي تمارس في الشرطة والجيش الإسرائيلي، وقد أعرب الجيش الإسرائيلي بالفعل عن معارضة واضحة لهذا النوع من الترتيبات (في سلسلة من المقابلات مع رئيس الأركان المنتهية ولايته)، من شأنه أن يقطع ويعرقل بشكل كبير ممارسة مسؤوليته عن ممارسة القوة في الضفة الغربية، وبالتالي سيضر بفعالية ممارسة القوة في هذه المنطقة الحساسة.

إن تحقيق مثل هذه الفكرة سيكون له معنى إضافي في حالة فصل حرس الحدود من الشرطة الإسرائيلية (انظر أدناه)، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنه سيكون هناك في الوقت نفسه، هناك ثلاث منظمات قد تعمل ضمنها قوة حرس الحدود، وهو أمر سيعزز التشابك القيادي والإداري ويجعل من الصعب تنفيذ مهام القوة في القطاعات التي تختلف كثيرا عن بعضها البعض.

تقليل الارتباط بين القوى في الميدان:

1. الوضع اليوم: تتمركز قوة حرس الحدود في الضفة الغربية بشكل دائم في مواقع محددة، وهم يعرفون المنطقة والسكان المحليون وقادة الجيش الإسرائيلي وجميع الجهات العاملة في القطاع بشكل جيد

للغاية، المعرفة المتراكمة في القوة مهمة و حيوية ويتم تمريرها من دورة إلى أخرى.

2. أهمية التغيير المقترح: بافتراض أنه سينتج عنه زيادة في تواتر حركة هذه القوات من انتشارها الروتيني في دائرة الرقابة الداخلية إلى قطاعات الاحتكاك المختلفة في جميع أنحاء البلاد، لأغراض الحفاظ على النظام العام والتعامل مع قد تتسبب الجرائم الخطيرة، لمدة غير محددة ومتغيرة، في تعطيل عملهم، من المتوقع أن يخلق فجوة تشغيلية كبيرة بين القوة ومناطق عملياتها، قوة حرس الحدود في الضفة الغربية ليست على دراية جيدة بمناطق العمليات المتغيرة في أراضي سيادة إسرائيلية، بينما في مناطق الضفة الغربية، سيحتاج الجيش الإسرائيلي إلى دوريات جديدة وبتواتر غير منتظم أو من المتوقع أن يملأ الفراغ الذي سيتم إنشاؤه مع نقل القوات من خلال قواته.

هذا، ليس وفق خطة العمل المنظمة، ولكن بناءً على التغييرات الناتجة عن اندلاع أحداث خطرة في "إسرائيل" نفسها مما يستدعي نقل القوات، وبالتالي فمن المحتمل أن تتسبب هذه الخطوة في أضرار تشغيلية في كل من الضفة الغربية والمنطقة الإسرائيلية.

ضعف وظائف القوة وقدرتها على الرد:

1. الوضع الحالي: يتم تشغيل قوة حرس الحدود من قبل الجيش الإسرائيلي وفقًا لخطة عمل منظمة ومعترف بها ومخطط لها مسبقًا، وتعتمد الخطة العامة للقيادة المركزية في الضفة الغربية، بشكل روتيني وفي حالات التدهور، على هذه القوات في جميع

السيناريوهات العملياتية وكذلك في "القفزات" والعمليات الخاصة - وفقًا للوضع المتغير باستمرار على الأرض.

2 - معنى التغيير المقترح: في الوضع الجديد، الذي بموجبه ستتحمل الشرطة المسؤولية والسلطة للتفعيل المباشر للقوة، سيكون هناك ضعف في القدرة على التخطيط التشغيلي والتفعيل الفوري والاستعداد للعمليات من قوة حرس الحدود في الضفة الغربية.

يفترض أنه سيكون من الممكن التوصل إلى اتفاق مسبق حول طريقة العمل. لكن، في معظم الحالات، سيؤدي الشكل المقترح إلى الكثير من الارتباك في العمليات في كل من القيادة المركزية وفي مناطق الشرطة الزرقاء وزيادة نقطة الاحتكاك بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية.

ضرر بالدافعية:

1. الوضع اليوم: يتم استخدام حرس الحدود كقوة شرطة عالية الجودة للقيام بمهام محددة في منطقة الضفة الغربية، والتي تتميز بالتعقيد والانفجار الشديد، وحرس الحدود اليوم "مرتبط" بشكل جيد بالمنطقة ومهام الجيش الإسرائيلي وبسبب هذا، فإن الدافع التشغيلي في هذه القوة مرتفع للغاية ويُنظر إليها على أنها مطلوبة بين المجندين.

2. معنى التغيير: الانقطاع المتكرر لحرس الحدود في الضفة الغربية، باعتباره المهمة الرئيسية والأصلية، قد يضر بالحافز للتعبئة والخدمة في هذه القوات من التجربة المستمرة تعلمنا أن النقل المتكرر للقوات ذهابًا وإيابًا إلى القطاعات المتغيرة، للتعزيزات

للشرطة الزرقاء، هو أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الحافز في القتال القوات الصاعدة.

ضعف العمل الشرطي في الضفة الغربية:

1. الوضع اليوم: لم يكن لشيء أن تقرر وضع قوة حرس الحدود في الضفة الغربية. كما ذكرنا أعلاه، بدأت الترتيبات بالفعل بعد حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية ثم طلب الجيش قوة شرطة ماهرة للتعامل مع الاضطرابات والتظاهرات والنشاط المعادي كانت سياسة الجيش، على مر السنين، هي الحد قدر الإمكان من استخدام المجندين الشباب، ذوي الخلفية العملياتية والنزعة القتالية، المجهزين بالأسلحة النارية، ضد السكان المدنيين المعادين. مثل هذه الظروف حساسة ومتفجرة وتتطلب المهارة والنضج والحكم والكثير من الخبرة المهنية وفي الأماكن التي انتشر فيها المجندون، انتهت بعض حوادث الاحتكاك بسقوط ضحايا وأحيانًا وفيات يتيح عمل حرس الحدود كقوة شرطة ماهرة استخدام إجراءات تشتيت غير مميتة من قبل ضباط شرطة مهرة وناضجين وهذا صحيح أيضًا عند استخدام قوات الإنفاذ ضد المستوطنين اليهود، كما هو الحال عند إخلاء البؤر الاستيطانية وهدم المنازل.

2. معنى التغيير: انسحاب سرايا حرس الحدود سيتطلب نشر جنود في السيناريوهات المعروضة أعلاه وهذا سيزيد من الاحتكاك، وفرصة وقوع إصابات/وفيات وفعالية العمليات المطلوبة وقد يضطر الجيش لتدريب ونشر قوة عسكرية مخصصة لهذه المهمة، والتي ستكون أقل مهارة وغيابًا للمهارات الشرطية وسيتطلب هذا موارد إضافية كثيرة من المجندين أو قوات الاحتياط.

مما يقوض الجيش في مهامه الشرطية ويلحق الضرر بمهنته القتالية من الضروري التأكيد على حيوية وحساسية المهام الشرطية التي تقوم بها الآن قوات حرس الحدود في الضفة الغربية، والتي لها تأثير مباشر على الأمن القومي والحفاظ على الضفة الغربية في حالة من العنف المنضبط أي تغيير غير ضروري سيضر بشكل خطير بجهود السيطرة على السكان الفلسطينيين واليهود في المنطقة ويقلل من مخاطر الاحداث العنيفة.

الإضرار بجودة القوى العاملة:

1. الوضع اليوم: قوات شرطة حرس الحدود في الضفة الغربية (حوالي 1700 شرطي) مزودة بأفراد دائمين وجنود نظاميين، يؤدون خدمتهم الإلزامية في الضفة الغربية، على أساس قانون التجنيد الإلزامي، بترتيب خاص وفعال مع الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع، هؤلاء أفراد ذوو كفاءة عالية، وهو جزء لا يتجزأ من مهمة الجيش الإسرائيلي في هذا القطاع الحيوي.

2. معنى التغيير: بافتراض أن الجيش الإسرائيلي لن يقبل الترتيب المقترح، بسبب الضرر الملازم له لاستمرار عمل جنود حرس الحدود في القطاع، سيتعين على الجيش الإسرائيلي إيجاد بدائل لحرس الحدود في السؤال سواء كانت سرايا نظامية أم احتياطية، في كلتا الحالتين سيكون ذلك بسبب تعطيل كبير في بناء قوة الجيش الإسرائيلي، إلى جانب الإضرار بمهنية المقاتلين في هذا القطاع (انظر أدناه).

3. نظرًا لأن النسب المئوية المرتفعة للجنود الإجباريين في حرس الحدود يتم تجنيدهم بعد إطلاق سراحهم للشرطة الزرقاء و حرس الحدود، في شكل خدمة دائمة، أو في الاحتياطيات، فمن الممكن افتراض أن العملية المقترحة ستضر بمرور الوقت ليس فقط السرايا المعنية هنا، ولكن بحرس الحدود بشكل عام والشرطة ككل.

4. يمكن تنظيم هذه المسألة جزئيًا من خلال تحديد تخصيص الحصص المعنية، ولا سيما مجموعات الجودة، في إطار الخدمة الإلزامية في الشرطة بين وزارة الأمن الداخلي ووزارة الدفاع، ولكن على الأرجح ليس لوقت طويل.

الآثار المترتبة على اقتراح نقل المسؤولية العامة لإدارة القوى العاملة في جرس الحدود الى الشرطة.

على خلفية هذا التحليل، يبدو أن اقتراح تغيير تبعية حرس الحدود في الضفة الغربية وتحويلها إلى المسؤولية الشاملة لحرس الحدود يتطلب فحصًا دقيقًا نظرًا للآثار النظامية لهذه المشكلة، فإنه يتطلب فحصًا في السياق النظامي العام، سواء تجاه حرس الحدود والشرطة الإسرائيلية وأيضًا مع الجيش الإسرائيلي، مع الإشارة إلى العواقب المترتبة على نشاطهم على الأرض، في كل من الضفة الغربية وداخل "إسرائيل"، في كل ما يتعلق لإيجاد الرد الصحيح والمتوازن للتطورات المتوقعة لاضطرابات واسعة النطاق، بما في ذلك على خلفية قومية في السياق العربي اليهودي.

يبدو أن القضية قد عادت بالفعل إلى طاولة النقاش في وزارة الأمن القومي لمزيد من الدراسة ومع ذلك، إذا تقرر إخضاع حرس الحدود في الضفة الغربية، فسيكون من الضروري تغيير مهنة الجندي، أيضًا في سياق القدرة على استخدام القوة من خلال عناصر مقر حرس الحدود.

حاليًا، تم بناء مقر حرس الحدود كمقر لبناء القوة، عندما يتطلب الانتقال المعني تغييرات كبيرة في أجنحة المقر، خاصة في مجالات العمليات والاستخبارات.

في الوقت نفسه، يجب أن يكون هناك فحص شامل فيما يتعلق بإعداد حرس الحدود والشرطة الإسرائيلية للأحداث المتطرفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف على خلفية قومية المسألة مهمة بالفعل وتتطلب ردا، ربما على أساس قرار عام 2021 ببناء الحرس الوطني الإسرائيلي في إطار حرس الحدود.

هنا يجب أيضًا النظر في عمل المقر، الذي بدأ بالفعل، واتخاذ قرار في المجالات الأساسية لمهمة ومهام وهيكلية الحرس الوطني الإسرائيلي، وكذلك في المستويات الفردية القوى البشرية (SDF)، المنظمة، الهيكل والعلاقات مع الجيش وسلسلة من القضايا التي ستؤثر على طبيعة النظام ونجاحاته.

الفصل الثالث -فصل حرس الحدود عن الشرطة الإسرائيلية وإعادة تأسيسه كهيئة عملياتية مستقلة.

في المادة 90 من اتفاقية الائتلاف بين عوتسما يهوديت والليكود، تقرر، من بين أمور أخرى، أنه "سيتم تحديد فصل حرس الحدود عن الشرطة، وأن يصبح جهازًا مستقلًا في وضع مماثل للشاباك، لإخضاعها للوزير وإجراء تغييرات تشريعية وفقًا لذلك".

هذا تغيير مهم للغاية في العلاقة الحالية بين حرس الحدود والشرطة، والذي يتطلب دراسة متعمقة، ودراسة مزايا وعيوب، وعواقب ذلك عليهما والجيش الإسرائيلي والهيئات الأمنية الأخرى، بالإضافة إلى التخطيط الدقيق والمفصل للتحركات التي سيتم تحديدها على مستوى المبدأ، بحيث يتم ترجمتها إلى لغة تشغيلية وتنظيمية فعالة، ومفهومة وتمكين التنشيط المعقول للقوات المعنية.

الوضع اليوم:

يرأس حرس الحدود من قبل مشرف مرؤوس للمفوض. قائد حرس الحدود هو عضو في هيئة أركان القيادة العامة للشرطة. يتكون مقر حرس الحدود من أقسام مهنية تتوافق مع الأجنحة المهنية في المقر الوطني لمعهد الشرطة الإدارات المهنية خاضعة مهنيا لفروع القيادة الوطنية والقيادة لقائد حرس الحدود.

لدى حرس الحدود أكثر من 7000 معيار للمقاتلين والموظفين
يتكون حرس الحدود من 6 مناطق، مطابقة لمناطق شرطة "إسرائيل" (باستثناء مناطق تل أبيب والوسط التي تشترك في منطقة حرس الحدود واحدة).

تخضع المناطق للقيادة والقيادة المهنية لقائد حرس الحدود وقيادة البعثة لقائد المنطقة المعنية، وفقًا لمبدأ وحدة القيادة والمسؤولية الإقليمية.

تعمل وحدات الشرطة في الميدان وفق توجيهات قيادة المنطقة ضد الجرائم الخطيرة وضبط النظام العام حسب الحاجة والظروف، وتعمل عادة في الريف، بشكل أساسي ضد الجرائم الزراعية والسكان غير الشرعيين وغير ذلك.

أما بالنسبة للقوات الخاصة لقوات حرس الحدود: يتم تشغيل الفرقة التكتيكية وقسم الأمن الداخلي لحرس الحدود تحت المسؤولية العامة لقيادة حرس الحدود. وتختص شعبة العمليات بالمقر الوطني للشرطة الإسرائيلية حسب المهام المحددة في مختلف الاقضية حسب تقييم الأوضاع.
إن وحدة اليمام، باعتبارها وحدة وطنية لمكافحة الـ"إرهاب"، تابعة لقائد حرس الحدود وتعمل بالتنسيق مع قسم العمليات في الشرطة مع الشاباك والجيش الإسرائيلي.

يتمتع حرس الحدود بالقدرة (حصريًا في الشرطة) على تنشيط قوات الاحتياط على مر السنين، تم بناء سرايا احتياطية في حرس الحدود، موحدة (من حيث المبدأ) على أساس المعدات المخصصة. بالإضافة إلى ذلك، توظف وزارة الدفاع حوالي 7000 متطوع -معظمهم في الأقسام الإقليمية.

يعمل المتطوعون وفقًا للإرشادات المهنية وقواعد ما يجب فعله / لا يجب وضعه في قسم المتطوعين في جناح العمليات في الشرطة الإسرائيلية. كقاعدة عامة، يتميز حرس الحدود عن الشرطة الزرقاء

في الرؤية الخارجية (لون الزي الرسمي / الرموز، إلخ.)، في التدريب والتنسيب، مع التركيز على المهمات القتالية.

وفي الآونة الأخيرة، تمت إضافة قدرات ومهام إضافية إلى حرس الحدود في مجالات التحقيق، وعلى هذه الخلفية تم إنشاء وحدات مركزية (يمار) تتمتع بقدرات استقصائية واستخباراتية في مجالات استخدام القوة. هذا، عندما يتركز مجال التحقيقات والاستخبارات في الغالب في الشرطة الزرقاء، والتي توفر أيضًا التوجيه المهني في هذه المجالات لوحدات حرس الحدود.

تقوم قوات حرس الحدود بتشغيل منسقي استخبارات يركزون على الجريمة الزراعية وظاهرة الإقامة غير القانونية، وبرنامج المخابرات في حرس الحدود شامل على المستوى الوطني. تعمل عناصر الاستخبارات والتحقيق في حرس الحدود مع "مركز استخبارات" مركزي تم إنشاؤه في السنوات الأخيرة، والذي يجمع الصورة الاستخباراتية بناءً على جميع مصادر جمع للشرطة. إن نيابة الشرطة هي التي تقدم الخدمة لجميع أفراد الشرطة، بما في ذلك الشرطة.

ملخص معاني اقتراح فصل حرس الحدود عن الشرطة الزرقاء..

تأتي فكرة فصل حرس الحدود عن الشرطة الزرقاء من خلفية ظرفية معينة والحاجة السياسية للرد على شعور سائد في الجمهور بغياب السيطرة وانتشار الجريمة وانعدام الإنفاذ.

كل هذا يخلق جوًا عامًا صعبًا - صوابًا كان أم خطأ - من الإضرار بالأمن الشخصي للمواطنين. هذه قضية صعبة على المستوى الوطني تبرر الحلول، وكذلك في سياق وزارة الدفاع، لكن التركيز على حرس الحدود نفسه ليس الاتجاه الصحيح.

مطلوب هنا مراقبة شاملة وحاسمة وشاملة لنظام الإنفاذ بأكمله في "إسرائيل"، للشرطة الإسرائيلية بأكملها، وجميع مكوناته بالإضافة إلى حرس الحدود.

على مر السنين، مر حرس الحدود بالعديد من التغييرات، معظمها كانت محددة وقدمت إجابات لمشاكل معينة، على الرغم من أهميتها.

كل هذا خلق ارتياحًا فوريًا، لكنه لم يؤد إلى تغيير جوهري. نتيجة لهذا، هناك إحباط مستمر بين كل من الشرطة الزرقاء وبين حرس الحدود.

في حرس الحدود، ينبع الإحباط من تطلع القادة إلى الاستقلال وحرية العمل، وخاصة في مواجهة الحاجز الناشئ عن مبدأ الأراضي ووحدة القيادة، والتي تحدد بشكل لا لبس فيه أن قيادة المنطقة تقع على عاتق قائد المنطقة في حين أن حرس الحدود لديه مسؤولية مهمة فقط، تكتيكية في معانيها ومحدودة في نتائجها.

علاوة على ذلك، يعتقد قادة حرس الحدود لأجيال أن حرس الحدود، حتى مع نموها، لا تستنفد قدراتها، حتى في مواجهة مهامها التشغيلية المتنوعة في المجال المدني وبالتأكيد في مواجهة أهداف الشرطة والدولة.

يوجد شعور مماثل أيضًا بين الشرطة الزرقاء. يتم التعامل مع معظم حوادث الاستجابة (الحوادث التي يتم إرسال سيارة شرطة إليها استجابة لمكالمة 100) بواسطة الهواتف المحمولة الخاصة بالمراكز.

الشعور السائد في المراكز هو أن الحمل الواقع عليها غير معقول، وأن قوات حرس الحدود المتمركزة في أراضيها لا تساهم بنصيبها الكمي النسبي في زيادة الحمل، في مواجهة نقص القوى العاملة من جهة الزيادة في المهام والتحديات من ناحية أخرى.

في هذه البيانات، من الطبيعي، كجزء من تقليد طويل الأمد وعملية تم تكثيفها في السنوات الأخيرة، أن تميز حرس الحدود، المستوحاة من قادتها، نفسها عن الشرطة الزرقاء.

ينعكس هذا التمايز في الإدراك الذاتي للجندي وقادته، في العلامات الخاصة، والشعارات، والمنشورات وما شابه ذلك. إذا كانت صورة حرس الحدود في الماضي هي صورة الجندي "الوحشي"، الذي يفتقر إلى التنظيم والنظام، فقد حدثت ثورة حقيقية في السنوات الأخيرة.

لقد أصبح حرس الحدود لديه جنديًا محترفًا وماهرًا ومرغوبًا، مع نسبة عالية جدًا من الطلبات من المجندين للخدمة فيه.حتى في نظر الجمهور، تمكن حرس الحدود من تصنيف نفسه على أنه هيئة مستقلة عن الشرطة.

حتى عندما تواجه الشرطة انتقادات علنية شديدة، فإن هذا نادرًا ما يكون له تأثير سلبي على صورة حرس الحدود.

يتم وضع الجندي وتقديمه بشكل صحيح كقوة عملياتية ديناميكية وناجحة في مقدمة مكافحة الـ"إرهاب"، مع التركيز على القدس. في السنوات الأخيرة، أصيب رجال ونساء مقاتلين في حرس الحدود بجروح بل ودفعوا أرواحهم أثناء محاربة الـ"إرهاب".

ساهمت هذه الحقيقة بوضوح في فخر الوحدة وعلامتها الخاصة العالية. في ظل هذه الخلفية، تعمل وزارة الدفاع على عدة مستويات من أجل إنتاج استقلالية وظيفية والحفاظ عليها.

في ضوء ما سبق، فإن سيناريو الفصل التنظيمي والعملي لحرس الحدود عن الشرطة، عمليًا وكاملًا، سيكون له آثار وعواقب بعيدة المدى، وبشكل رئيسي:

* يتطلب مبدأ المسؤولية الإقليمية ووحدة القيادة، على افتراض مبرر أنه سيتم الحفاظ عليها، تقسيمًا إقليميًا جديدًا ومختلفًا للشرطة الإسرائيلية. مثل هذه الخطوة ليست ضرورية ولا تجيب على أي من مشاكل الشرطة.

والعكس صحيح، ففصل حرس الحدود عنها سيؤدي إلى إضعاف قدرات عمل الشرطة والامتثال المطلوب لمهامها المعقدة والمتنوعة. على سبيل المثال، في سيناريو فصل حرس الحدود، من الممكن توقع وضع مستقبلي تكون فيه المنطقة الحضرية من مسؤولية الشرطة الزرقاء، في حين أن المناطق الريفية المفتوحة - بما في ذلك معظم النقب والجليل - سوف أن تكون من مسؤولية حرس الحدود. من الواضح أن مثل هذا الوضع غير مرجح.

هذا لأنه في دولة صغيرة مثل "إسرائيل"، لا يمكن أن يوجد مثل هذا الفصل، عندما يكون هناك انتشار مستمر للجنوح والجريمة من المنطقة المفتوحة إلى المناطق الحضرية.

* يمكن الافتراض أنه في الفصل بين حرس الحدود والشرطة، إذا تم تنفيذه، فسيكون هناك تقسيم للمسؤوليات. السؤال هو ما إذا كان التقسيم سيكون إقليميًا أو قائمًا على المهمة بشكل واضح. هذا، على الرغم من العلاقة العميقة الموجودة بين الانحراف والجريمة "العادية" والفوضى والجريمة القومية.

من الذي سيتولى القضايا المختلفة والتداخلات بينها؟ هل يمكن افتراض أن أكثر من عامل واحد سيكون مسؤولاً عن منطقة جريمة معقدة؟

* طبيعة نشاط الشرطة مستمدة من مهامها. أي التعامل مع الجرائم / الحوادث / الاضطرابات / الأحداث المستمرة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وغير ذلك. نتيجة لذلك، تمارس الشرطة الزرقاء قوتها في معظم الأوقات، وفي جزء صغير منها تبني قوتها، من خلال التدريب والممارسات واختبارات الكفاءة وما شابه.

على النقيض من ذلك، فإن حرس الحدود، على غرار القوة العسكرية، تشارك لفترة طويلة نسبيًا في بناء القوة. ينتج عن هذه الحقيقة توافر منخفض نسبيًا لقوات حرس الحدود الموجهة إلى تعزيز الشرطة الزرقاء، التي تنحني وحداتها تحت عبء النشاط الروتيني الذي يستلزم استثمارًا منخفضًا في تعزيز احتراف مكوناته.

من هنا سيكون من الضروري استنباط الاتجاهات الرئيسية التالية:

* تأجيل المناقشة والقرار بشأن المستقبل التنظيمي لحرس الحدود إلى ما بعد انتهاء عمل الموظفين العاديين لفحص موقف الشرطة وحرس الحدود تجاه مجموعة متنوعة من مهامهم المعقدة، مع رؤية مستقبلية، من العام حتى الخاص.

* كجزء من التعامل مع هذه القضية، في الوقت المناسب، سيكون من الضروري اتخاذ قرار بشأن أحد المسارين الرئيسيين التاليين: الأول، تجدد تقسيم الأراضي لكامل أراضي دولة "إسرائيل" بين حرس الحدود و الشرطة.

هذا الاتجاه غير مرغوب فيه ولا قابل للتطبيق. والثاني، بدلاً من ذلك، إنشاء آلية تنسيق عملياتي وثيق بين المنظمات في كل قطاع إقليمي، (خطوة تقضي فعليًا على الفصل)، وهي خطوة قد تكون مرهقة ومكلفة وستؤدي إلى تفاقم المشاكل الأساسية للشرطة.

* وينطبق الشيء نفسه على الحاجة إلى بناء مقر جديد لحرس الحدود من جميع أجزائه، لغرض توفير استجابة تنظيمية مناسبة، منفصلة عن الشرطة. هذا الى إضافة مئات المعايير وإضافة مكاتب ومقاييس وما شابه.

* ينطبق الأمر نفسه على الحاجة إلى تشريع يدعم العملية - في جوانب صلاحيات المنظمة الجديدة وفيما يتعلق بأمر الشرطة، والتي يجب تحديثها بشكل أساسي.

* في البيانات الحالية، فإن قرار فصل حرس الحدود عن الشرطة سيكون ضررًا كبيرًا لقدرة الاستجابة الشاملة لشرطة "إسرائيل" للوفاء بمهامها وفقًا للقانون والحاجة. الانفصال عن الشرطة (8000 ضابط شرطة!)، دون تقديم استجابة مهمة ومبدئية للتفاوتات في القوى العاملة التي لا تزال موجودة اليوم في الشرطة، سيخلق فجوة

كبيرة في القدرة على الاستجابة للحوادث الإجرامية وخدمة الشرطة للمواطن.

* سيكون من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار، في كل ما يتعلق بمسؤولية الشرطة و حرس الحدود، في شكل مستقبلي، أيضًا القضايا المتعلقة بحالات الطوارئ المدنية. هذه القضية مهمة وتحتاج إلى اهتمام عميق، ولكن الانفصال قد يزداد سوءًا. المشكلة القائمة: على أية حال، فإن هذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة المسؤولية الإقليمية ووحدة القيادة وكذلك بمسألة بناء القوة.

* إذا حدث الفصل، وتم إجراء تقسيم إقليمي منفصل (مثل قوات الدرك في فرنسا أو الدرك في إيطاليا)، فسيكون من الضروري دمج النظامين المنفصلين للتشغيل المستقل في جميع المكونات.

اليوم هم يكملون بعضهم البعض، لكنهم لا يستطيعون العمل بشكل مستقل، بسبب الافتقار إلى القدرات الكافية في حرس الحدود في مجالات استخدام القوة وخاصة في مجالات الاستخبارات، والتحقيقات، والمقاضاة، وما إلى ذلك. وينطبق الشيء نفسه في الشرطة من حيث القدرات التشغيلية ومراقبة النظام.

الفصل 4 - ملخص واستنتاجات وتوصيات منهجية..

إن الفكرة الرئيسية التي يجب أن تستند إليها أي خطوة ضرورية لتطوير الشرطة في مواجهة مهامها المتنوعة هي أن قوة الشرطة في "إسرائيل" ليست كافية بشكل معقول لإنجاز جميع المهام المعقدة والحيوية الموكلة إليها اليوم.

وينطبق هذا أيضًا على المهام الروتينية، بل ويصدق أيضًا على المهام التي لا تشكل جزءًا من روتين الشرطة اليومي.

نظرًا لأن نطاق قوة الشرطة في "إسرائيل" أصغر من اللازم، فإن القضية التي يجب معالجتها من منظور شامل للنظام، فإن أي انحراف عن الروتين، خاصة في مجالات انتهاكات النظام العام، أو أحداث الكوارث الجماعية، يتطلب الأمر الفوري نقل القوات من مختلف وحدات الشرطة إلى المهام العاجلة.

هذا بالإضافة إلى قوات الدوريات الخاصة التي يبلغ قوامها حوالي 1200 ضابط شرطة من YSM المؤهلين لمهام النظام العام والتعامل مع الجرائم الخطيرة.

يأتي استنساخ قوات الشرطة الزرقاء، التي تركز بشكل روتيني على مهام الخدمة الأساسية في الشرطة، على حساب كل من هذه المهام الأساسية وعلى حساب فعالية الاستجابة التشغيلية في مهام الطوارئ، والتي يتم تنفيذها جزئيًا بواسطة ضباط الشرطة من هم أقل خبرة أو مهارة مهنية في هذه المجالات.

أحد الحلول التي تم العثور عليها كإجابة، مرتجلة في جوهرها، للفجوات الخطيرة بين واقع هذه الأحداث المتكررة غير العادية ونطاق القوى العاملة المتاحة للشرطة، هو استخدام الشرطة وقوات حرس الحدود كاحتياطي وطني متزايد الشرطة الزرقاء، عند الضرورة.

هذه فجوة استراتيجية خطيرة في هيكل قوة الشرطة في "إسرائيل"، والتي تتطلب استجابة منهجية، والتي ستمنح الشرطة، في جميع فروعها، القدرة على العمل بشكل معقول في مواجهة المهام الروتينية والمتكررة والحيوية والمهام الضرورية تركز هذه الوثيقة على حرس الحدود.

ومع ذلك، فإن الحاجة إلى حل شامل لا تتطلب فقط تغييرًا منهجيًا في حرس الحدود، ولكن أكثر من ذلك، تغيير متعدد الأبعاد في الشرطة بأكملها.

يجب دراسة فكرة فصل حرس الحدود عن الشرطة في هذا السياق الواسع، ولا سيما مقابل مدى موارد الشرطة من حيث الأفراد والمعدات والميزانيات والوضع العام على المستوى الوطني.

جوهر الشرطة، في شكله الحالي، غير منظم ولا يمكنه التعامل مع جميع مهامه بطريقة معقولة، وبالتأكيد ليس بالطريقة المثلى.

مهامها تتزايد فقط، مع زيادة عدد السكان، مع زيادة الإجرام والجريمة العابرة للحدود، مع هجرة الجريمة إلى الفضاءات الإلكترونية والمزيد.

إن تآكل مكانة الشرطة وقدراتها، فيما يتعلق بنطاق الأحداث وشدتها، مستمر منذ سنوات، مما أجبرها مرارًا وتكرارًا على إجراء تغييرات وتصحيحات وارتجالات محلية، عادة ضمن أطر ميزانية محدودة، لا يسمح أبدًا ببناء الشرطة و حرس الحدود بطريقة منظمة ومخططة وفعالة، وفقًا للاحتياجات الحقيقية لوظائف الشرطة الكلاسيكية ومهمة الأمن الداخلي معًا.

بعد أزمة الأحداث الداخلية التي أحاطت بـ "حارس الأسوار" (مايو 2021) والتي حدثت بالتزامن مع تزايد الجريمة والعنف في المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، وقدم المفوض إلى وزارة الامن الداخلي والخزينة، بعد العمل في المقر واستخلاص الدروس، خطة تسمى حي 555.

المهم إضافة 5000 ضابط شرطة، إضافة 5 مليار شيكل لمدة 5 سنوات، الخطة محققة إلى حد كبير. وظلت الفجوات كما هي.

في ضوء هذه الخلفية، يوصى بمعالجة المشكلة ككل وفقًا للإرشادات التالية:

* توقف عن تقليد الإصلاحات والتحسينات المرتجلة بغرض توفير حل من نقطة واحدة لمشكلة معينة، مهما كانت صعبة وخطيرة. تظهر التجارب السابقة أن مثل هذا النهج قد يخلق صورة للتحسين، ولكن على المدى البعيد يخلق مشاكل جديدة أكثر خطورة.

* مع كل أهمية توفير استجابة مناسبة للاضطرابات العنيفة في السياق العربي اليهودي، والتي تتطلب بلا شك استجابة تنفيذية مناسبة، فإن النظر إلى الشرطة وحرس الحدود من خلال هذا المنشور وحده لن يؤدي إلى الحل المطلوب، ولكن قد خلق اضطرابات واختلالات في نظام الشرطة القائم.

* المشكلة الأساسية التي تستلزم السلسلة هي عدم توافق الشرطة - نوعيًا وكميًا - مع مهامها المعقدة. توفير استجابة منهجية لهذا الأمر، حتى لو استغرق الأمر وقتًا لصياغته على المستوى الاستراتيجي ووقتًا طويلاً للتنفيذ في الممارسة العملية، هو الاتجاه الموصى به، حتى في ظل ظروف الضغوط السياسية وواقع التحدي.

* لذلك، يوصى بإجراء فحص متعمق لتعديل شرطة "إسرائيل" في السنوات الخمس المقبلة ضد التطور المتوقع لتهديدات الأمن الداخلي لجميع مكوناتها، ضد مهام الشرطة والموارد المالية والتنظيمية.

* بعد ذلك، يوصى بإجراء عمل استراتيجي فيما يتعلق بهيكل الشرطة - التطلع إلى المستقبل (لفترة تصل إلى 15 عامًا قادمة)، وفقًا للنمو السكاني والتوزيع الديموغرافي والتهديدات المتغيرة وأزمة المناخ والتطورات التكنولوجية والجرائم العابرة للحدود وأنماط العمل المتغيرة، بأقوى الوحدات للشرطة، حسب النمط المعروف في الجيش الإسرائيلي.

* ينبثق عنها عمل تخطيطي استراتيجي بخصوص مستقبل حرس الحدود ورسالتها ومهامها وهيكلها ونطاق قواتها وعلاقاتها المختلفة بالشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي، وفقًا لكل هذه الأمور.

* تأجيل تنفيذ التغييرات الشاملة التي تم فحصها في هذا المنشور فيما يتعلق بالشرطة والفصل بين حرس الحدود والشرطة حتى الفحص المتعمق المطلوب للنظام بأكمله وتداعيات التغييرات على الشرطة ونظام الإنفاذ بشكل عام. كجزء من عملية التفكير، من الممكن والضروري وضع بدائل مختلفة، بما في ذلك تلك التي ظهرت مؤخرًا، في فحص المزايا والعيوب، والتكلفة مقابل الفائدة، وكل هذا في نظرة منهجية شاملة.

* إجراء فحص منهجي متجدد فيما يتعلق بالمسؤولية الوطنية عن إدارة الكوارث الطبيعية الجماعية والكوارث التي من صنع الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بمهامها، ووضع قيادة الخطوط الأمامية، وتبعيتها وعلاقاتها مع الشرطة. هذه مسألة عادلة لا تقل أهمية عن

تلك التي تمت مناقشتها هنا، فهي تتطلب التفكير وعمل الموظفين والقرارات والتطبيق طويل المدى.

* يوصى بتقسيم عمل المقر المطلوب بين المجالات التي تتطلب حلولاً قصيرة الأجل والمشاكل الأساسية المرتبطة بضعف قدرة الشرطة على الاستجابة النوعية للأحداث المتطرفة، خاصة إذا حدثت في عدة مجالات في نفس الوقت، حيث حدث في أكتوبر 2000 أو أثناء عملية "حارس الأسوار". في هذه المجموعة الثانية، يجب تضمين مسألة بناء حرس الحدود / الحرس الوطني كهيئة مستقلة، مع قدرات وظيفية مستقلة وتقسيم المسؤوليات والسلطة وحدود الشرطة وحرس الحدود، بما في ذلك التغييرات التشريعية المطلوبة فيما يتعلق نقل الصلاحيات المطلوبة من هيئة إلى أخرى.